



العمل من أجل التغيير

تنفيذ منهاج عمل بيجين: نهج الصندوق



كيف ولماذا التركيز على التمايز بين الجنسين في الصندوق

الروابط القائمة بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين

يعتبر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ومكرسة لمكافحة الجوع والفقر الريفي في الأقاليم المحرومة من العالم، التي تضطلع فيها المرأة أكثر فأكثر بالمهام المتعلقة بالزراعة.

ويسعى الصندوق إلى خلق الظروف التي تمكن فقراء الريف من الاندماج في التيار الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتغلب على الفقر عبر تيسير وصولهم إلى الأصول الأساسية، مثل المياه والأراضي ورؤوس الأموال والمعارف والتقانات، وتحكمهم بها. ويبدل الصندوق جهوداً خاصة لتذليل العقبات المادية، والمؤسسية، والسياساتية التي تحول دون استفادة الفقراء، ولاسيما النساء، من طاقاتهم الكامنة.

ويرتبط الفقر الريفي ارتباطاً عميقاً بالتباين القائم بين ما تقوم به النساء وما يملكته. ويعد بناء قدرات النساء ومعالجة أمر أوجه التفاوت الجائر بين الجنسين من بين العوامل الحاسمة في تمكينهن من تغيير حياتهن وحيات أسرهن ومجتمعاتهن.

وتحقيقاً لمنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية فإن من الواجب تمكين النساء كي يتصدرن الصفوف في الكفاح ضد الفقر والجوع.

أدوات الصندوق الرئيسية في تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين

- الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، الذي يقر بالعلاقة القائمة بين الحد من الفقر وقضايا التمايز بين الجنسين، ويعكس في أهدافه الأهمية المحورية لهذه القضايا باعتبارها شاغلاً إنمائياً أساسياً.
- خطة العمل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ بشأن تعميم منظور التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق التي تضع الإطار الاستراتيجي للصندوق موضع التنفيذ وتدعم جهود المؤسسة للعناية بأمر قضايا المساواة بين الجنسين.



قبل عشر سنوات، وفي عام ١٩٩٥، اعتمد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في العاصمة الصينية منهاج عمل بيجين. ويشكل هذا المنهاج المشترك الساعي إلى تمكين النساء معلماً رئيسياً على طريق تقدم المرأة في القرن الحادي والعشرين. ويحدد المنهاج ١٢ مجالاً مهماً من المجالات التي تتطلب تدابير محددة لصالح المرأة، بما في ذلك مجالات الفقر، والاقتصاد، والتعليم، والتدريب، والسلطة، واتخاذ القرارات، والبيئة.

وتعزز هذا المنهاج بفضل إعلان الألفية الذي يلزم المجتمع الدولي بتحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥. وتتمحور الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية حول قضايا استئصال الفقر، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والصحة، والاستدامة البيئية، والتعاون الدولي.

وعلى مدى العقد الماضي، فقد استرشدت المنظمات الدولية، بما في ذلك الصندوق، بالرؤية الشاملة لمؤتمر بيجين إلى جانب الأهداف الإنمائية للألفية.



نهج الصندوق إزاء قضايا التمايز بين الجنسين

يجمع الصندوق في مشروعاته وبرامجه بين تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين وتدابير مخصصة لتمكين المرأة. ويعني ذلك مراعاة أدوار وعلاقات الجنسين، وضمان مشاركة الرجال والنساء بصورة منصفة في المبادرات الإنمائية واستفادتهم منها. غير أنه بالنظر إلى أن احتياجات المرأة، وحقوقها، ومصالحها تلقى الإهمال في غالب الأحيان، فإن الأنشطة تصمم خصيصاً لضمان حصولهن على فرص تماثل فرص الرجال، ومشاركتهن مشاركة عادلة في المبادرات الإنمائية. ويعتبر اكتساب دعم الرجال لتمكين المرأة حاسماً في هذا النهج.

ويُعدّ الصندوق بثلاثة أبعاد في جهوده لتحقيق المساواة وتمكين المرأة. وهذه الأبعاد هي: التمكين الاقتصادي، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتحسين الأوضاع المعيشية. ويوضح الرسم البياني مجموعات الأصول المخصصة التي تحتاجها المرأة في كل بعد من هذه الأبعاد. على أن القدرة على الوصول إلى كل هذه الأصول يتسم بالأهمية بدرجات متباينة على امتداد الأبعاد الثلاثة المذكورة.

الأبعاد الثلاثة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التمكين الاقتصادي

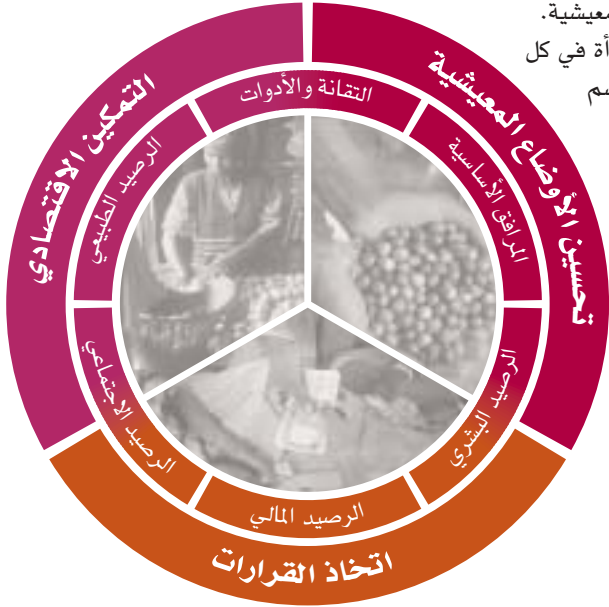
تيسير وصول المرأة إلى الأصول الإنتاجية والفرص المدرة للدخل

تحسين الأوضاع المعيشية

تيسير وصول سكان الريف، ولاسيما النساء، إلى الخدمات والمرافق الأساسية

اتخاذ القرارات

تعزيز تأثير المرأة على الشؤون المجتمعية وتدعيم منظمات النساء المنتجات



الرصيد الاجتماعي: الشبكات، الثقة والدعم المتبادل، المجموعات الرسمية وغير الرسمية، التمثيل الجماعي، آليات المشاركة، القيادة، المعلومات

الرصيد الطبيعي: الأرض والغلة، الموارد المائية، الأشجار والمنتجات الحرجية، الحياة البرية، الأغذية البرية، التنوع البيولوجي، الخدمات البيئية

التقانة والأدوات: معدات الإنتاج (الذرة، الأسمدة، المبيدات)، التقانة التقليدية، طرق التجهيز والتسويق، خدمات الدعم

المرافق الأساسية: المأوى، الإمدادات المائية، الطاقة، النقل، الطرق

الرصيد البشري: الصحة، التغذية، التعليم، المعرفة، المهارة، القدرة على العمل والتكيف

الرصيد المالي: المدخرات، الائتمان/الدين (الرسمي، غير الرسمي)، الأجور، المعاشات التقاعدية، تحويلات المغتربين

الفقيرات الريفيات كعناصر قوية للتغيير

تدل خبرة الصندوق على ما يلي:

- أن تمكين النساء يعود بالنفع لا عليهن فحسب بل وعلى أسرهن ومجتمعاتهن أيضاً
- أن النساء يتسمن بالحيوية في تنظيمهن ومشاركتهن في المنظمات القاعدية، وأنهن فعالات في ترويج مبادرات العون الذاتي المحلية ومساندتها
- أن القدرة الإنتاجية الزراعية تنعزز حينما تتاح للنساء فرصة الوصول إلى المدخلات الزراعية والمعارف ذات الصلة
- أن نسب سوء التغذية والوفيات في صفوف الفتيات والفتيات تتناقص حينما يسهل حصول الإناث على التعليم الابتدائي والثانوي
- أن هناك ترابطاً شديداً بين تعلم النساء وانخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز
- أن للنساء سجلاً ناصعاً كمدخرات ومقترضات حصيفات في برامج القروض الصغيرة، وأنهن يستخدمن ما يحصلن عليه من دخل لصالح أسرهن بأكملها

ما تعلمه الصندوق

تدرج قضايا التمايز بين الجنسين في عداد العناصر الحاسمة في استراتيجية الصندوق للحد من الفقر، كما تشكل النساء مجموعة مستهدفة كبرى في كل المشروعات والبرامج تقريباً. ويمكن استخلاص عدد من الدروس من تطبيق نهج الصندوق إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأبعاد الثلاثة لهذا النهج.

تحسين الأوضاع المعيشية للمرأة

تدل استشارة الريفيات خلال التخطيط للمبادرات الإنمائية إلى أنهن يمنحن أولوية عالية للاحتياجات الأساسية مثل الخدمات الصحية، والماء، والتعليم، والمرافق الرئيسية. ويدرك الصندوق بأن عامل انعدام الخدمات والمرافق الأساسية أو صعوبة الوصول إليها يشكل عقبة كأداء أمام تقدم المرأة لأنه يحول دون انخراطها في التيار الرئيسي للتنمية الاقتصادية والحياة المجتمعية.

- إن عامل انعدام الخدمات والمرافق الأساسية، مثل الرعاية الصحية والمياه والتعليم، أو صعوبة الوصول إليها يعرقل التنمية في المناطق الريفية الفقيرة، كما أنه يلقي بالمزيد من الأعباء على عاتق النساء والفتيات إضافة إلى ما يضطرن به من مسؤوليات الرعاية والمهام المنزلية.
- تخلف الاستثمارات في المرافق الأساسية أثراً تحفيزياً، وتساعد المجتمعات المحلية على تنظيم أنفسها حول سلع عامة ذات قيمة اجتماعية.
- يمكن استخدام التغير في أعباء المرأة والناجم عن تيسير الوصول إلى الخدمات والمرافق الأساسية كمؤشر لقياس مدى التحسن في الأوضاع المعيشية.
- ينبغي مراعاة احتياجات النساء عند التخطيط لتوفير التقانات والمرافق الأساسية، لأن الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية لا تعود بالفائدة عليهن ألياً.
- إن زيادة قيمة عمل المرأة وفرص العمالة المتاحة لها تعتبر عنصراً أساسياً لضمان استخدامها للمعدات الموفرة للجهد. ولا تستثمر النساء في مثل هذه المعدات إذا لم تكن هناك من طريقة لكسب المزيد من الدخل عن طريق استخدام ما استطعن توفيره من وقت.
- يتسم توفير التعليم والتدريب للمرأة بأهمية حاسمة. غير أن من الواجب أن تراعي برامج تعليم القراءة والكتابة والحساب والبرامج التدريبية الأخرى احتياجات المرأة المخصوصة وضيق وقتها. وتسفر دروس محو الأمية عن ترسيخ ثقة النساء واعتزازهن بأنفسهن لأنها لا تزودهن بالمهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب فحسب بل إنها تمكنهن أيضاً من الحصول على معارف ومعلومات أوسع، ومن تشكيل مجموعات متماسكة.





التمكين الاقتصادي للمرأة

إن تحسين المكانة الاقتصادية للنساء ومساعدتهن على تكوين قاعدة الأصول اللازمة يساهم في تحطيم الصور النمطية عن الجنسين. ويمنح الصندوق أولوية للتمكين الاقتصادي للنساء ويوفر لهن العون في إنشاء المشروعات، وتنظيم أنفسهن لتوليد الدخل، وفي الوصول إلى القروض الصغيرة، والتعليم، والتدريب، وإلى المعلومات السوقية والأسواق أيضاً.

وتشكل إزالة العوائق التي تعترض طريق وصول المرأة إلى الأصول الأساسية عاملاً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي الواسع والحد من الفقر.

- يخلف ضمان وصول النساء إلى الأصول الإنتاجية، مثل الأراضي والمياه ورؤوس الأموال، أثراً متصاعداً وينبغي النظر إليه باعتباره نهجاً استراتيجياً إزاء تقدم المرأة. وعندما تتمكن النساء من بناء الأصول وتحقيق مكانة اقتصادية أكبر فإنهن يكتسبن الاعتزاز بالنفس، ويبرزن في مجتمعاتهن، ويصبحن أكثر قدرة على الحركة، إلى جانب تحسن المستوى التغذوي لأطفالهن. ويمكن أن تشمل الآثار الواسعة لذلك ترسيخ احترام حقوق النساء، وتعزيز قدرة النساء على التحكم في علاقاتهن الجنسية وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وحدث تحولات إيجابية في الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء.
- وتنتظر النساء إلى ملكية الأراضي على أنه طريقة لكسب المكانة والاحترام، لا على أنها مجرد وسيلة للإنتاج. وتترك هذه الملكية أثراً مهماً، بما يؤدي إلى اضطلاع النساء بدور أنشط في شؤون مجتمعاتهن المحلية وإلى تحقيق قدر أكبر من المساواة في المنزل.
- وبصفة عامة، فإن حقوق الحيابة تستند إلى الأعراف السائدة. ويمكن مساعدة النساء على استخلاص شروط أفضل، حتى في ظل نظم الحيابة التقليدية. وفي حالات أخرى، فإن من المهم نشر الوعي بأن بعض الممارسات التقليدية لم تعد قادرة على توفير الحماية الاجتماعية التي ربما كانت المسوغ لها أصلاً.
- ينبغي أن تكون الخدمات المالية الريفية جزءاً من حزمة تشمل بناء القدرات، وأن تستند إلى فهم لاحتياجات النساء ومتطلباتهن.
- ولا تحتاج النساء إلى التمتع فحسب بالقدرة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية، بل ينبغي أن يكن قادرات على استخدام هذه الموارد بفعالية. ويتطلب ذلك تشكيل المجموعات النسائية، وتوفير التدريب ذي التوجيه الحسن والملمب لاحتياجات النساء، إلى جانب التعليم، والوصول إلى الأسواق والمعلومات السوقية، وخدمات دعم الإنتاج مثل الخدمات الإرشادية.
- ومن الواجب أن تقوم برامج تطوير المشروعات الفردية والصغيرة بمواءمة ما تقدمه من مساندة بحيث تتناسب مع الاحتياجات المتنوعة لمختلف فئات صاحبات المشروعات وسلوكهن المتباين إزاء تحمل المخاطر، ومع ما يواجهنه من عقبات مختلفة. ويتعين توجيه الانتباه إلى ما يتاح للرجال والنساء من فرص وما يجابهون من عقبات، وإلى الأسباب الكامنة وراء ضعفهم، وإلى السبل التي يعتمدونها في رسم استراتيجيات التصدي.



تعزيز دور المرأة في اتخاذ القرارات

إن استدامة تدابير التغيير تتطلب أن يكون فقراء الريف قادرين على التأثير على القرارات العامة والخاصة التي تمس حياتهم. وتتيح المشروعات المعانة من الصندوق أن يكون للنساء صوت مسموع، وذلك بتسهيل تمتعهن بحق التجمع والتعبير، وتعميق وعيهن بحقوقهن، وتيسير وصولهن إلى القروض الصغيرة، ومساعدتهن على إبداء المعارضة للنماذج النمطية الجنسية، وتسهيل مشاركتهن. وبفضل العناية بأمر هذه القضايا تتمكن النساء من اكتساب الثقة بالنفس والمشاركة في تغيير طابع العلاقات القائمة بين الجنسين.

على أن المهمة العسيرة تظل تتمثل في توسيع دور المرأة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المجتمعية والمؤسسات المحلية، وهو ما يعتبر خطوة ضرورية للنهوض بالتمثيل السياسي وتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- تتعزز ثقة النساء واعتزازهن بأنفسهن مع تزايد ما يمتلكه من معارف وأصول اقتصادية وقدرات على اكتساب الدخل، كما أن ذلك يؤدي إلى تصاعد احتمالات مشاركتهن في عمليات اتخاذ القرارات العامة منها والخاصة.
- تؤدي مجموعات الادخار والائتمان التي يتم تشكيلها في إطار برامج القروض الصغيرة إلى بناء ثقة النساء، وتوفر منديات للنقاش والعمل إزاء المشكلات المشتركة، وتتيح الفرص للتعلم.
- إن اللجوء إلى اعتماد الحصوص والتدابير الإيجابية لتوسيع مشاركة النساء في هيئات اتخاذ القرارات لا يكفي بحد ذاته لضمان مشاركتهن، ولكنه يشكل خطوة أولى ضرورية على ذلك الطريق.
- لا تغطي المجموعات النسائية كل النساء على الدوام. فكثيراً ما تُستبعد منها الشابات، والفقيرات، والنساء اللواتي يعانين من ضيق وقتهن. ومن الواجب أن تعمل المشروعات على رصد نطاق التغطية والعمل على توسيعه.
- تدعو الحاجة إلى تعزيز تأثير المجموعات النسائية، وضمان استدامتها. وغالباً ما تفقد المجموعات النسائية المجتمعية العاملة ضمن المشروعات الإنمائية استدامتها ما لم يتوافر لها الدعم الخارجي، كما أنه ليس لها من تأثير يذكر خارج نطاق مجتمعاتها. ويقتضي الأمر أن تسعى المشروعات إلى تنشيط الاستدامة الذاتية وإلى مساندة تشكيل التجمعات والرابطات القادرة على الاتصال بواضعي القرارات.
- ينبغي ضمان مشاركة النساء في عمليات إدارة المياه.
- إن ترويج المساواة بين الجنسين وفرص التغيير يتطلب طرح أفكار مبتكرة. ويمكن للخبرات المكتسبة من المبادرات الإنمائية الأخرى أن تساند نشر الأفكار الجديدة.
- ليس هناك الكثير من العوائق القانونية التي تعترض طريق مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرارات في معظم البلدان. وغالباً ما يرجع ضعف المشاركة إلى النماذج النمطية، القائمة في أذهان الرجال والنساء على حد سواء، والتي تقتصر دور المرأة على الميادين الخاصة، وتخصص للرجل الميادين العامة.



أولويات الصندوق المقبلة

■ تمكين النساء والحد من الفوارق الجائرة القائمة بين الجنسين.

سيواصل الصندوق تطبيق نهجه المرتكز على النهوض بالأوضاع المعيشية للمرأة، وتوسيع مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات، وتمكينها اقتصادياً، وذلك من خلال استحداث أنشطة مدرة للدخل. ويمكن للنساء أن يضطلعن بدور القوة المحركة لتحويل حياة الناس ضمن أسرهن ومجتمعاتهن، وبذلك يسهمن إسهاماً كبيراً في التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

■ حوار السياسات واستقطاب التأييد. سيولي الصندوق اهتماماً خاصاً إلى

الاتجاهات العالمية التي تؤثر بصورة متزايدة على الجهود الساعية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، والتي قد تضر بأفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنهج عمل بيجين. ومن الضروري تعميق الوعي بالروابط القائمة بين السياسات الكلية والمستويات المؤسسية والميدانية. فثمة قضايا أساسية مثل التجارة والعولمة، وخصخصة المياه، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والضغط على الموارد الطبيعية، وتزايد النزاع وانعدام الأمن، تهدد بتهميش أوسع للمزارعين الفقراء، ومعظمهم من النساء، من حيث الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأمن الغذائي. وتدعو الحاجة إلى إخضاع هذه القضايا لرصد وثيق واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من وطأة أثارها.

■ توسيع علاقات الشراكة والائتلافات. سيركز الصندوق على العمل مع

الشركاء لمعالجة القضايا التي تؤدي إلى استمرار معاناة النساء من الفقر والجور. ومن المهم تقاسم الخبرات، والابتكارات، والدروس مع كل الجهات المعنية وعلى كل المستويات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والموظفون النظراء، وواضعو القرارات السياسية. وسيعمل الصندوق على ترويج مفاهيم اقتسام الدروس والتعلم، وتدعيم حوار السياسات، والعمل لصالح الفقراء، ولاسيما النساء.

للمزيد من المعلومات عن قضايا التمايز بين الجنسين في الصندوق:

الصندوق وقضايا التمايز بين الجنسين
www.ifad.org/gender

السياسات والاستراتيجيات المتصلة بقضايا التمايز بين الجنسين
www.ifad.org/gender/policy/index.htm

معلومات مستقاة من البرامج الإقليمية للصندوق عن قضايا التمايز بين الجنسين
www.ifad.org/gender/regional/index.htm

دروس من الميدان
www.ifad.org/gender/field/index.htm

للاتصال

Annina Lubbock
Senior Technical Adviser,
Gender and Household Food Security
Technical Advisory Division, IFAD
Via del Serafico 107, 00142 Rome
Tel: 0039 0654592489
Email: a.lubbock@ifad.org



تمكين الفقراء من التغلب على الفقر